

اقتصاد اليمن في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية الراهنة

المحور الاقتصادي

أولاً : خلفية : مشاهد من فصول الأزمة الاقتصادية المزمنة ( ٩١-٩٥ ) وتداعياتها

بسبب رخاوة ، وسذاجة سياسات التنمية ، وفساد الإدارة وضعف كفاءتها المطلقة ، وتسديد القرار السياسي على ما عدا من سياسات اقتصادية كلية ، فقد أهدقت وتحقق باليمن أزمات وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية أحاقت به ، وعصفت بكيانه ، وطوقت جماع حياته من كل أقطارها ، وأحاطت به من جهاته الأربع . لقد اندلعت تلك الأزمات والتحديات العاصفة ببطي وتصاعد مشهودين ، وأخذت مقدماتها صور صراعات وفتن سياسية ، وضروب من التطرف الديني والسياسي والمناطقى . وعبر بعضها عن نفسه في مشاهد تحديات ومناقسة ، وصراع ظاهر وخفي ، وتوترات اجتماعية بلغت ذروتها في حرب ٩٤ م . ساهمت تلك الصراعات ومشتقاتها وتداعياتها ، وما تزال تسهم جميعها في هز وتضعف الأوضاع الاقتصادية واضطراب الأحوال الاجتماعية ، وزادها رصيد دورة الأيام حدة وعمقا وخطرا ماحقا ، تعمل جميعها متضافرة على إنهاك وإضعاف وتهديد كيان البلد السياسي والوطني ، وتبديد موارده الاقتصادية المحدودة ، ونشر ساحات الفقر والجوع ، والتضخم والبطالة . وتراجع هامش الخدمات العامة، وتدني نوعيتها وارتفاع تكاليفها وباتت مولدات الأزمة وتراكم مضاعفاتها وقواها تنذر بعواقب وخيمة مفعجة ، وربما ندفع بالبلد إلى مهاوي خطيرة تهدد أمنه ، واستقراره وتعرض وحدته للخطر الماحق، ما لم يجري وقف اندفاعها ، واحتواء تداعياتها ، ومعالجة جذور أسبابها .

وقد بدأت مطالع بوادر مقدمات الأزمة الاقتصادية والسياسية منذ مستهل حقبة التسعينات من القرن الماضي - حين بدأ يلوح في أفق نظام الوحدة نزوع الطرف التقليدي الشريك في الحكم نحو الغدر بالشريك الأخر ، والتأمر عليه وتصفيته ، وإخراجة من الحكم ، والالتفاف على مكاسب الوحدة وتوجهاتها الديمقراطية والتنمية والاستفراد بالسلطة ، ومن ثم التوجه إلى اختطاف البلد وصوغ الحكم لخدمة الفرد والعائلة، في اتجاه تقليدي متخلف يمكن من تحويل مشروع النظام السياسي الوحدوي إلى نظام وراثي ، ومصادرة الثروة والاستيلاء عليها ، وإنفاقها خارج أهداف وضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فجاءت حرب ٩٤ مؤذنة بذلك المسار الخطير والتحول اللذان قادا إلى اندلاع مصفوفة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المندلعة اليوم .

ومنذ ذلك الحين ( ٩٤ ) لم تعد السياسة اقتصاد مكثف ، ولا ينبغي لها ان تكون كذلك ! بل تحول الاقتصاد إلى لعبة سياسة حمقاء تابعة تخدم أغراض الأولى ، وتدور في فلكها ، وتخضع للنفوذ الفردي . وبات الهدف الأول من الموارد الاقتصادية الشحيحة النادرة خدمة طموح الحاكم ، وإشباع رغبات الحكم ، وتبديدها إنفاقا على شلة مراكز النفوذ ، وتنمية الميليشيات العسكرية والأمنية على حساب ضرورات التنمية، مما دفع بالاقتصاد والحياة الاجتماعية هبوطا إلى مهاوي الركود والجمود الاقتصادي ، وقاع الفقر والبؤس والبطالة والانحطاط الاجتماعي ، واسهم ذلك الانحدار في دفع حركات وصدادات، ومقاومة سلمية وإلى توليد مصوغات تشردم اجتماعي وسياسي ، وتمزيق للكيان الوطني .

وقد أثمر ذلك التحول في الفكر السياسي القبلي التقليدي والانقلاب على مشروع الوحدة خلال الفترة ٩١-٩٥ إلى انهيار مقومات الحياة العامة للبلاد ، وضعف او غياب مصوغات الدولة ، وذلك على نحو سريع بلغت فيه المحصلات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية حدا خطرا فاجعا غير مسبوق فاق كل توقع . وقد تمثل ذلك الانهيار في تهاوي وانخفاض كل المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية . إذ تهاوت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات إلى مستويات سالبة ، وحقق في بعضها معدلات نمو ضئيلة مترنحة ( انظر الجدول رقم ١ "حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الصافي بالسالب عام ٩١ زهاء ١٨ % وفي عام ٩٤ نحو ٢٠ % .

كما تصاعد عجز الموازنة إلى الناتج القومي خلال السنوات ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٤٢ % ٤٨ ، ٥٣ % على التوالي . وصعد التضخم عام ٩١ إلى ٣٧ % ثم استمر في التصاعد الحاد حتى بلغ عام ٩٥ م ٥٨ % . واندلع عجز ميزان المدفوعات في بعض سنوات الفترة إلى ١.١ مليار ريال ، واضطرب معدل نمو الاستثمار منخفضا إلى ١٢ % عام ٩٣ وعارذ الصعود إلى ٣٣ % العام الذي يليه، بعد ان كان قد نمى بنسبة ٧٧ % عام ٩٢ . وزاد عرض النقود بشكل مفرط تابعا معدلات التضخم . ونجم عن ذلك الإصدار إفراط نقدي ضخم ، وسبولة عاصفة غير مبررة اقتصاديا ، اكتسحت السوق ، وعريدت بالأسعار وعصفت بالعرض ، والتهمت الادخار المحلي الذي بات عند مستوى الصفر . وذلك كله وبسببه اضعاف من تقاوم معدلات التضخم وأفضى ذلك بدوره إلى ارتفاع الأسعار وجموحها ، وضاغف من هبوط قيمة العملة الوطنية الشرائية والتبادلية ، دافعا بها هبوطا من مستوى ١٣.٩٢ ريال / دولار عام ٩٠ إلى ١٢١.٠٥ ريال / دولار عام

٩٥ ، بنسبة انخفاض تصل زهاء ٨٣١ % أي أن العملة قد سقطت نهائيا ، وبانت قيمتها الاقتصادية والنقدية غير ذي قيمة شرائية وغير ذات جدوى نقدية . وكان يفترض استبدالها عوضا عن طبع فئات ورقية ذات قيمة اسمية كبيرة !.

وقابل ذلك الانخفاض في قيمة العملة الشرائية، انخفاضاً مماثلاً في الدخل الحقيقية للإفراد وذوي الدخل الثابتة المحدودة. مقابل ضخ الدخل والثروة إلى جيوب الفئة البرجوازية الطفيلية ، والمضاربين والفاستدين . ودفع ذلك الانخفاض في قيمة العملة ، ازدهار عصر الدولار في اليمن المنكوب والمنحوس بالنظام ، في حين كان يتقهقر خارجها .

وقد اثر ذلك الانهيار في قيمة العملة - وتأجج نيران التضخم ، ولهيب الأسعار سلبا في معدلات نمو الناتج والاستثمار والادخار ، والطلب والعرض . وقاد ذلك الانهيار العام إلى زيادة طوابير الفقر التي فاقت نسبة ٤٥ % ونمت البطالة إلى نحو ٣٦ % عام ٩٥ . وصاحب ذلك عاملاً نشيطاً قويا سافرا هو استئثار الفساد ودخول الحكام بمراتبهم مضمار النشاط التجاري والمضاربات ، والتهرب ، ونزح العملات الوطنية والثروات إلى خارج البلد ، مما أصاب في النتيجة النهائية الاقتصاد بمقتل أزمة اقتصادية شاملة مستقلة مستحكمة عصفت به وأدخلته غرفة الإنعاش ، ولم يستفق منها حتى اليوم .

ثم أخيرا نجم عن ذلك الانهيار الاقتصادي تصدع اجتماعي وسياسي حادين ، وسقوط القيم الأخلاقية بكل ضروبها وبات الكل يقاقل الكل في سبيل لقمة عيشة مغموسة بالذل والمهانة والمكابدة والجلد . واقتضى ذلك الاستنجد بالمؤسسات الدولية ، التي فرضت أجندتها على الحكم ومجمل الحياة العامة فتمتخض عنها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي رفع الأسعار ، والغي الدعم ، وفرض زيادة الرسوم وصاعد من أسعار الخدمات العامة ، وحرر الاقتصاد عشوائيا ، وكشفه إمام السوق الرأسمالية العالمية ، وأخرج الدولة من وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية وكانت دوافع الابتزاز المالي والحصول على قروض ومعونات ميسرة تقف أسبابا خلف قبول أملاءات المؤسسات الدولية المالية ، انقادا للحكم وإعادته إلى نقطة التوازن الهشة . وكان المواطن هو الضحية ، ومن دفع فاتورة التحول المبتسر الأحمق في صورة فقر وبؤس ، تضخم وبطالة ، واهترآء حياته الصحية والتعليمية وحياته العامة .

#### جدول رقم ( ١ )

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

٩٥-٩١ %

البيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
معدل نمو الناتج	١٩	٢٧	٢٤	٢٩	٦٧
معدلات التضخم	٣٧	٣١	٣٦	٤٩	٥٨
صافي النمو ( - )	١٨-	- ٤	١٢-	٢٠-	٩ +
معدل نمو الاستثمار	٣٢ %	٧٧	١٢	٣٣	٧٥
استهلاك الناتج %	٩٢	١٠٥	١٠٠	٩٨	٩٨
عجز الموازنة %	١٤	٤٢	٤٨	٥٣	٢٥
عجز ميزان المدفوعات / مليون ريال	٧٤٠	١٠٩٨	١٠٢٥	٦٧٤	٥٥٢

مصدر بيانات الجدول : مصادر مختلفة

المشهد البالغ الخطر كما يظهر في الجدول أعلاه - يتمثل في حجم عجز الموازنة العامة الذي بلغ في بعض سنوات الفترة نسبة ٥٣ % من الموازنة !! وأين كان موقف السياسة النقدية والمالية من هذا الانهيار الفاجع ، والتصدع الرهيب ، ومن هذا الإصدار النقدي البشع المخيف المفرط الذي قضى تماما على قيمة العملة الوطنية شراء وتبادلا؟ وخطورة تداعي هذا الانهيار النقدي والمالي على غلاء المعيشة وتصاعد التضخم ، وتزايد البطالة ، والفقر ، وتهوي حياة الناس ماديا ونوعيا . وأين كانت السياسة المالية غائبة عن هذا المشهد القبيح المفزع ، ولماذا لم تسارع مؤقتا على الأقل للبحث عن موارد جديدة داخلية وخارجية عوضا عن هذه السياسة المالية النقدية العقيمة الخطرة ؟ لابد أن قيادة الجهازين المالي والنقدي يفتقران إلى التخصص والمهنية والكفاءة والقدرة ، وتحمل المسؤولية ، أو إنهما لا حول

لهما ولا قوة ، ولا نفوذ ، وإنما هما مأمورين فقط ، وفي هذا الحالة الأخيرة كان يفرض عليهما الجانب الخلفي واحترام النفس ، والانحياز للبلد أن يتركها وظيفتهما ويتخلى عن مسؤولياتهما. أنها ثقافة الفساد والثقافة التقليدية القدرية التي لا ترى في المنصب إلا عوانده المالية ووجاهته الاجتماعية فقط ، من غير اكرتات ولا همة ، ولا شعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطن ، مطمئنا هانئا خلوا من قلق وهاجس المحاسبة والعقاب !!

ثانيا : مؤشرات عن الحالة الاقتصادية الراهنة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

١ - المظاهر الاقتصادية

• ضعف معدلات النمو وترنحها

ظل وما برح الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة مزمنة مستفحلة منذ مطلع حقبة التسعينات. أهدقت بكبائه وعصفت بقطاعاته، وأضعفت قواه ، وأخلت بموازينه الكلية ، وخلفت هشاً متصدعا يعاني من مظاهر واختلالات اقتصادية واجتماعية سلبية داخلية وخارجية، دمغت حالته بالاختلال والضعف والتضخم والفقر والبطالة .

لقد سجل ذلك الناتج خلال الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ نمواً متوسطاً لا يزيد عن ٥.٥ % ، بينما سجل للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ نمواً متوسطاً يناهز ٤ % مقابل نمو سكاني يعادل نحو ٣.٥ % ، بفارق سنوي يقترب من ٠.٥ % . وهو فارق ضحل للغاية لا يمكن له أن يحرك قوى التخلف الكامنة في الاقتصادي ، ويولد فرص عمل ويحسن من متوسط دخل الفرد ، وينعش الاستهلاك ويدفع الاستثمار ، وتدوير عجلة الإنتاج . أما إذا قارنا بين معدل صافي النمو من ناحية ، وبين معدل نمو العرض النقدي ، من جهة أخرى ، وبين معدل التضخم من جانب ثالث ، فإن النمو سيظهر لنا نمواً شكلياً سالباً بفارق كبير مفرع ، وذلك قد فاقم معدلات الفقر والبطالة ، وضاعف من تدهور مستويات الحياة الاجتماعية ، وهو بنوعيتها إلى مصاف هامش الحضيض النتن أكثر مما كان عليه الحال خلال الفترة ٩١-٩٥ .. " انظر الجدول رقم ٢ "

برغم اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري المفروض من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين اعتباراً من عام ٩٦ - ٢٠٠٥ م وبرغم الموارد المالية والنقدية الضخمة التي جرى توفيرها وكسبها وضخها في شرايين الاقتصاد اقتطاعاً وخصماً من فاتورة قوت الشعب ودينه عليه ، وانتزاع لقمة العيش والصحة والدواء والأمن الاجتماعي عنوة وقهراً وبرغم ذلك ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ( ٩٦ - ٢٠٠٧ ) يشهد معدلات نمو ضعيفة مترنحة متذبذبة ، لا تزيد مثلاً في متوسطها عن ٣.٣ % للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ ، لا تكاد تغطي معدلات نمو السكان ، ولا تعكس عائد الموارد المالية الضخمة المستغرقة في التنمية!! ولا يشفع المعدل بتحريك كوامن وقوى الجمود الاقتصادي ، ولا قادر على خلق فرص عمل ، وتحسين مناخ الاستثمار والإنتاج .

ويبدو ظاهرياً واسمياً أن البرنامج قد نجح في الحد من تراجع انكماش النمو الاقتصادي ، وتحقيق معدلات نمو متواضعة مدفوعة بنمو عوائد النفط . إذ صعدت مساهمة هذا الأخير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦.٩ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥.١ عام ٢٠٠٦ . ثم أخذت في التراجع هبوطاً ، كما انخفضت مساهمة القطاعات غير النفطية من ٧٠ % لعام ٢٠٠٢ إلى نحو ٦٤.٩ % لعام ٢٠٠٦ . وبذلك نرى إن قطاع النفط يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي " ٣٥ % " مما يؤكد أن الاقتصاد لم يستفد من البرنامج ، ولم يحرك سكونه ، ويخرجه من دوائر التضخم والعجز ، والبطالة والفقر . وإن عوائد النفط والقروض السخية قد جعلت من الاقتصاد اليميني اقتصاداً ريعياً يمول حكماً ريعياً . وإن قطاعاً أحادياً يمول ويصرف على بقية القطاعات والسكان . وذلك يعد من أعمق وأخطر الاختلالات التي عجز النظام عن إدراك خطورته ، ومعالجة كوارثه .

وبرغم تزايد تدفق عوائد النفط وارتفاعها مدفوعة بتصاعد الأسعار عالمياً من ٥٠٥ مليار لعام ٢٠٠٤ إلى ١٠٦٠ مليار ريال بنسبة نمو تفوق ٢١٠ % وتدفق تيار القروض الداخلية والخارجية. فقد تصاعدت القروض الداخلية من نحو ٣٩٤ مليار عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٥٤٣ مليار لعام ٢٠٠٧ ، كما وقفت القروض الخارجية من ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥.٨ مليار عام ٢٠٠٧ . ليشكل الدين العام من الناتج المحلي عام ٢٠٠٧ نسبة ٤١ % .

وبرغم ذلك الضخ المالي الضخم فإن الاقتصاد لم يتعافى نمواً، ولم يكسب درجة مقبولة من التغيير والانتعاش والتوازن النسبي ، بل لم يغادر مواقع أشراك وأفات التضخم المفرط المستقر عند مستوى " ٢٠-٢٣ % " والعجز المالي المتفاقم " ٨.٣ % " وتعاضمت طوابير ونسب الفقر ، والبطالة ( ٨٠ % - ٦٠ ) واستقر عرض النقود والإفراط النقدي للفترة عند حدود ١٨ - ٢٣ % ، وهلت الإصدارات النقدية الورقية السخية ذات القيمة الاسمية العالية ، اعترافاً بالتضخم الزاحف القاتل وخدمة له ، ومجارة للطلب السياسي. بل وتعاضمت حالة الاختلالات الهيكلية الاجتماعية الاقتصادية الكلية والقطاعية وتعمقت أسباب الإنهاك المالي والإنتاجي والاستهلاكي ، وتعززت مظاهر الإفراط النقدي ( الإصدار والائتمان المصرفي ) وتدهورت قيمة العملة الشرائية والتبادلية إلى حد كبير لتوهي من نحو ١٤ ريالاً للدولار عام ٩٠ إلى ١٢١ عام ٩٥ ، ثم تنهار بعد ذلك لتصل نهاية شهر نوفمبر عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٧ ريال ، قابلة للهزلة نزولاً بحسب بعض التقديرات إلى نحو ٢٥٠ ريال / دولار .

وقد صاحب ذلك التصدع والانهيار ، والاختلال الاقتصادي الاجتماعي الكلي تعمق أسباب الفقر والبطالة ووصلا معدلها حسب التقديرات الرسمية ٤١- ٦١ % ، و١٦ % على التوالي . في حين تقدرها المصادر غير الرسمية إلى ٨٠ % من السكان للأول و٦٠ % من حجم قوة العمل . وتتزايد البطالة سنويا بنسبة ٢٠% في حالة احتساب صافي طلاب الثانوية العامة الذي ينزلون سوق العمل سنويا ، ناهيك عن الباحثين عن العمل من المسرحين ، والقادمين من صفوف التعليم الأساسي ومن خريجي الجامعات ( ١٧٠ ألف ) . وما يمكن الإشارة إليه هنا وبحسب البيانات الحكومية الرسمية هو نجاح التنمية الاقتصادية الكلية في تحويل معدل النمو من نمو سالب إلى نمو ضعيف موجب مترنح ، ومن تخفيض معدلات التضخم من ٣١ % عام ٩٦ إلى ١١ % عام ٢٠٠٥ / ثم ظل يتراوح بعدئذ في حدود ١٣ % . وقد ظفر كذلك البرنامج برفع معدلات الادخار المحلي محققا ٢١ % عام ٩٦ ثم عاود الانخفاض إلى ١٦ % عام ٢٠٠٥ ثم ارتفع عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢.٥ % . ويعزى ذلك التحسن في الادخار المحلي إلى إلغاء الدعم ، ورفع الضرائب وأسعار السلع والخدمات ، وخفض قيمة العملة والاقتراض والمعونات الخارجية ، وزيادة تحويل المغتربين

## جدول رقم ٢

## مؤشرات اقتصادية عامة

٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

البند	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل نمو الناتج المحلي %	٣.٩٧	٥.٦	٣.٢	٣.٦
نصيب النفط / إلى الإيرادات %	٦٩	٦٨	٧٣	٦٩
نصيب الفرد من الناتج \$	٠٠	٧٦٠	٨٦٩	٩٦٥
معدل نمو نصيب الفرد	٠٠	٢١.٤	١٧.٧	١٢.٧
عجز الموازنة / الناتج المحلي %	٢.٢-	١٨-	١.٢	٨.٣
الدين العام/ الناتج المحلي %	٤٣.١	٤٠.٥	٤١.٤	٤١.٤
الادخار القومي % من الدخل المتاح	١٥.٣	١٧.٢	٢٠.١	٤.٤
الاستثمار الإجمالي %	٢٠.٣	١٨.٥	١٦.٤	١٨.٤
معدل النمو	١٦	١٤.٤	٣.٦	٢٢
الاستثمار العام %	١٠.٣	١٠.٩	٨.٨	١٢
معدا النمو	١٠.٣	٣٣.٥	٥.٣-	٤٧.٧
الاستثمار الخاص	٢٢.٧	٥.٢-	١٦.٥	٧.٨-
معدل النمو	٢٢.٧	٥.٢-	١٦.٥	٧.٨-
معدل التضخم %	١٢.٤٩	١١.٤	١٨.٣٩	١٢.٦
نمو عرض النقود/ إلى الناتج %	٣٥	٣٢	٣٥.٩	٣٨.٦

١٦.٥	١٦.٤	١٦.٣	١٦.٢	البطالة % - مصادر رسمية
٦٠.١	٥١.٥	٤٢.٥	٣٣.٥	مصادر غير رسمية ( + ٩ % )
٦١	٤٩.٢	٣٤.٨	٠٠	الفقر % مصادر رسمية
٨٢.١	٥٣.٢	٤٦.٧	٤١.٣	مصادر غير رسمية ( ت )

مصدر الجدول : مصادر مختلفة -تقديرات الباحث .

#### • ضعف متوسط دخل الفرد

هو نصيب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٨٥٠ دولارا عام ٩١ إلى ٣٥٠ دولارا عام ٩٥، بانخفاض فاض عن ٥٩ % . ثم عاود الارتفاع الاسمي مجددا إلى ٧٦٠ دولارا عام ٢٠٠٥ . ثم صعد عام ٢٠٠٧ إلى ٩٦٥ دولارا . ولا يمثل هذا الصعود تحسنا حقيقيا في الدخلين النقدي والحقيقي للفرد ، بل يعد ذلك مجرد ارتفاع اسمي مقوما بسعر الدولار /الريال وسعر تبادله مع لريال الذي هبط من علياء عرشه السامي ، وفقد قيمته خلال عدد قليل من السنوات. فقد تهاوت قيمة العملة الوطنية / الريال من ١٣.٥ ريال /دولار عام ٩١ إلى ٢٠٧ ريال /دولار . وبنسبة ساحقة مفاجئة من السقوط المريع بلغ ١٥٣٧ % . وقد انعكس مثل هذا الانهيار الفظيع خرابا ودمارا على صعيد الدخل الحقيقي للفرد ، وعلى القوة الشرائية للعملة. ليرتد ذلك الانخفاض المريع انعكاسا تضخميا مريعا وبقرا مدقعا وبؤسا مؤلما ، وبطالة مخزية ، وعزوبا نافرا عن الاستثمار والإنتاج ، وهروبا للأموال الوطنية للخارج . وفاض ذلك التصدع الاقتصادي والاجتماعي انهيار اجتماعيا وسياسيا ، وتطرفا متعدد الضروب

#### • ظاهرة توزيع الدخل والثروة

علاوة على الآثار المدمرة للتضخم ، وارتفاع المستوى العام للأسعار ، وانهيار القيمة الشرائية للعملة الوطنية ، مصحوبا بمحدودية الدخل النقدية، قد ولد اختلالا عميقا في سياق توزيع الدخل ، والثروات يميل بقوة لصالح الأغنياء والتجار الجشعين ، والبرجوازية الطفيلية والمضاربين بالأسعار والعملة والتهريب. الأمر الذي عمق وعمق من ظواهر ومظاهر البؤس والفقر ، والبطالة ، وانهيار الحياة العامة للمجتمع ، وتدني نوعيتها وانحطاط قيمها . إذ يتوزع الدخل والثروة بنسبة ٨٥ % لصالح عدد ١٥ % من السكان ( الأغنياء -الفاستون - الطفيليون ) ويذهب الباقي ١٥ % للأغلبية البالغة ٨٥ % .. هذا ويستولي على معظم الدخل والثروة ثلثة من بطانة الحاكم ، والضباط ، والشيوخ والتجار . وقد عمق هذا التوزيع غير العادل وغير الإنساني وغير المسؤل، عمق اشتداد الفقر والعوز، وخلق حالة تفاوت طبقي واجتماعي حاد غير مسبوق ، وأجج ذلك الظلم الفادح ، حالة غضب وسخط ، وتوتر وتطرف، وضروب أخرى من الاختلالات والاعتلالات الاجتماعية والأمنية والسياسية ، وأفضى ذلك إلى بناء جدار عال عازل من الانقسام والاعترا ب بين الشعب والحكم واسقط ما تبقى من هبة الدولة الهشة الفاشلة ، واوجد فراغات سياسية واجتماعية ساعدت وتساعد على اندياح الاضطرابات الاجتماعية بما يهدد كيان وسلامة الوطن .

#### • ظاهرة التضخم

حين يحل التضخم ضيفا ثقيلًا على الاقتصاد والمجتمع ، فإنه يدمر كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والقيمية الخلقية فيهما ، ويزرع الدمار والخراب والفرقة والتوحش في أركانها ، ويطرده الاستثمار ويخرج المال الوطني مغتربا هاربا / ويشرد الكفاءات العلمية ، وينفذ الفقر والبطالة والأمراض ، والأمية وينشر الفساد ، وبفسخ المجتمع، ويولد الصراعات والتطرف ، ويقوض الدولة . ومن الجدولين ١ ، ٢ يتضح أن التضخم قد بلغ ذروته في الأول نحو ٥٨ % عام ٩٥ وفي الأخر بلغ متوسطه نحو ١٣ % خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ م وذلك بحسب البيانات الرسمية في حين انه لا يقل عمليا عن ٢٥ %

وتتحمل السياسات المالية والنقدية مسؤولية الإخفاق في محاربة وضبط وكبح جناح قوى التضخم ووضع حد قاطع يحول دون تصاعده إلى مستويات و حدود تدميرية، تعصف بالحياة العامة. إذ أنهما ساعدا في إتباع سياسية مالية ونقدية توسعية مفرطة من جانب ، ومحاربة البرجوازية الطفيلية واحتكار القلة ، وفرضهما أسعار وهوامش ربح عالية ، وتركهما يضاربون بالعملة الأجنبية على حساب الريال ، وفوق ذلك كله خضعتا لرغائب الحاكم وربما باتت السياسات تعوقان التنمية ، وتخربان مخرجاتها .

وتعود معظم أسباب التضخم الزاحف إلى مجموعة من الأسباب الشيطانية غير المتصلة بالعوامل الاقتصادية ومنها من غير ترتيب ، خفض قيمة العملة من غير مبرر اقتصادي تفسره القدرة على زيادة الصادرات ، في بلد غير مؤهل أصلا واقتصادا للتصدير، سوى سلعة النفط

التي تسعر عالميا بالدولار ! وثانيا المضاربة بالعملية وثالثا رفع تكاليف الإنتاج والاستيراد عنوة وجشعا / من قبل ثلثة من المحتكرين ، والمضاربيين بالأسعار ، ورابعا إلى التضخم المستورد نسبيا ، وخامسا إلى ارتفاع معدلات هوامش الربح التي يفرضها التجار ، وسادسا إلى ارتفاع معدلات الفوائد البنكية المدينة ، وسابعا إلى الفساد وتعدد أنواع الجبايات والابتزاز الجمركي والضريبي ، وثامنا إلى فشل السياستين النقدية والمالية ، وغيرها من الأسباب الإدارية ، والسياسية .

#### • ظاهرة البطالة

البطالة عبارة عن اثر اجتماعي ومادي من منظومة آثار التضخم ، الذي يفضي إلى تآكل قيمة العملة الشرائية ، وسعر تبادلها ، ومن ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة التكاليف ، وقلة القدرة الشرائية والاستهلاك للإفراد، وارتفاع معدلات الفوائد ، وتقليص القروض والائتمان ، وكلها عناصر عامة اقتصادية ونقدية تشكل بيئة اقتصادية طاردة ، تحول دون الاستثمار ، وتحد من الاستهلاك وتفعيل الطلب والعرض ، ومن ثمة تقلص من قاعدة الإنتاج ، فلا يتحقق معدل نمو تراكمي قادر على تحريك سكوت الاقتصاد وجموده وإخراجه من دائرة الانكماش والكساد والضعف العام ، فيعجز عن توليد فرص عمل وتشغيل للبطالة ، وزيادة من حجم الدخل ، ليدفع بدوره إلى مزيد من الاستثمار والإنتاج والاستهلاك . وهكذا يظل الاقتصاد في حالة من الإغماء والجمود والكساد وربما الانكماش ، مما يغذي مزيد من طوابير البطالة ، والفقر ، ويعمق التفاوت الطبقي والاجتماعي ، ويفجر ضروب الصراعات والتطرف . فمولدات التضخم ، وأثاره ومضاعفاته تشكل عدوا قويا للاقتصاد، وملاحقا حقا للتنمية ، وعاصفة تصد البنيان الاجتماعي - وتنسف هيبة الدولة وقد يسقطها . وقد بلغ مؤشر البطالة نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٦١ % فأكثر من قوة العمل ومعدل التضخم نحو ٢٣ % وتلك هي الكارثة الاجتماعية والسياسية الماحقة المحدقة بالبلد . وتفتقد البلد سنويا من جراء القوى العاملة العاطلة نحو ٦٥٠ مليار ريال .

#### • ظاهرة الفقر

يكاد الفقر المدقع ان يعم البلاد ويطنح نسبة ٨٥ % من عدد السكان . وتلك نتيجة طبيعية من نتائج التضخم وسوء توزيع الدخل والثروة، وصورة من صور فشل التنمية، وانعدام كفاءة القيادة الاقتصادية والإدارية . وحين يحل الفقر ساحة شعب ما ، ينجم عنه نتائج وخيمة مدمرة ، يرافقه الصراعات والفتن والجهل والمرض ، والأوبئة ، وسقوط القيم واندحار الأمل وانسداد الأفق ، واندياح التفاوت الطبقي والاجتماعي وتجر الصراعات والتطرف ، والرغبة في الموت والانطواء ، وفي المغادرة والهجرة ، وفي الانتقام ، والكيد وممارسة ضروب التدمير الخفي بكل إشكاله وأدواته . وقد يسفر في نهاية المطاف الى تدمير شبح الدولة الهشة . كما هو حادث اليوم في الشمال والجنوب والشرق والغرب ، وذلك ما وضع ويضع النظام على فوهة بركان .

### ٢ - الاختلالات الاقتصادية

يتسم الاقتصاد اليمني بسمة الاقتصاد ألربعي الهش. ذ انه اعتمد ويعتمد في قوام هيكله الإنتاجي الحديث وفي موارده العامة على عوائد النفط بنسبة ٣٣ % ، ٧٠ % على التوالي . كما انه يعاني من عدة اختلالات واعتلالات ثقيلة متفاقمة ، عميقة الجذور، يحملها دهرًا على سعد قطاعاته المختلفة، وفي موازينه الكلية . وهي اختلالات مرحلة من عهود ، وناجمة عن فشل التنمية ، ناجمة عن منظومة من عوامل ومظاهر ضعف كفاءة القيادة ، و إفراط نقدي ، وتضخم وبطالة ، وفقر ، وضعف مقومات مناخ وحجوم الاستثمار . وقد سنحت العديد من فرص التنمية والإقلاع الاقتصادي، بيد انه تم إهدارها ، وتبديدها اقتصاديا وسياسيا . ولعبت السياستين المالية والنقدية دورا بارزا في إهدار تلك الفرص ، وتبديد الموارد ، المالية العامة ، وتمكين الفساد من حصدها . ونشير هنا بعجالة واقتضاب ، إلى أهم تلك الاختلالات القطاعات الداخلية والخارجية .

#### • الاختلالات الكلية

#### ➤ الإنتاج والاستهلاك

يعاني الاقتصاد من عجز عميق في الإنتاج ، وتلبية حاجة الطلب ، وتوفير مستلزمات الاستهلاك والإنتاج المستديمين . بل أن قدرته على إشباع حاجة السوق المحلية لا تتعدى نسبة ٦ - ٨ % من الحاجة الفعلية ، ويغطي الفرق عبر قناة التجارة الخارجية . فهو إذن اقتصاد هش منكشف على السوق العالمية ، بلغت نسبة انكشافه عام ٢٠٠٧ ٩٢ % . ويمثل هذا الانحصار والضيق في القاعدة الإنتاجية تحديا عصيا للتنمية وللحكم ، وخطرا ماحقا على الأمن والاستقرار . إذ أن إي تعطيل وإغلاق لحركة الملاحة البحرية لقناة الاتصال الاقتصادي التجاري الخارجي في ظروف الحروب مثلا ، سيهدد حاجة استهلاك البلد ، وغذاء السكان ، والتجارة الخارجية عموما سيهددها بالتوقف والانهار . وذلك احتمال قائم نرى نذره في القرصنة البحرية على خليج عدن / ومحاصرة الأساطيل البحرية لذلك المنفذ البحري الهام . مع ما يترتب عن مثل ذلك الاحتمال الوارد من مخاطر .

### ➤ الإستيراد والتصدير

تمثل التجارة الخارجية قناة الاتصال الاقتصادية مع العالم . وهي القناة التي توفر ٨٢ % من حاجة البلد الاستهلاكية والاستثمارية . كما يتم عبرها تصدير النفط الذي يشكل نسبة ٩١ - ٩٤ % من إجمالي الصادرات. وهذا دليل آخر شديد الدلالة على مدى هشاشة الاقتصاد ورعيته، وبدائيته الطبيعية، ومدى فشل التنمية ، وإخفاق القيادة الاقتصادية في صنع التحول ، والإقلاع بالاقتصاد قدما وتطورا وتحديثا ، رغم مضي أكثر من ٤٧ عاما على عهد الثورة والاستقلال . . ومن مظاهر ذلك الاختلال عجز قيمة الصادرات الوطنية والعبارة عن الوفاء بحاجة البلد الاستهلاكية . حيث لا تغطي الصادرات غير النفطية سوى نسبة تتراوح بين ٥ - ٨ % من حاجو السكان، والاستثمار والإنتاج .

إذ تشهد انقلاب الميزان التجاري خلال العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مثلا من ميزان فائض إلى ميزان عجز بلغ سالباً نحو ٤٧٨.٤٣٧ ، ٥٦٨.٧١٣ مليون ريال على التوالي . ويعد ذلك العجز تجارياً ضخماً مفزعا ، سينتاقم أكثر خلال الأمد المتوسط ، تحت ضغط وتأثير تهوي كميات وأسعار النفط من ناحية وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة ثانية . إذ يتوقع أن يتناقص استخراج النفط سنويا بنسبة ١٢-٥ %، وان يبلغ ذروة نضوبه عام ٢٠١٨ م ، وان يهبط عائده إلى الناتج القومي من ٣٣ % عام ٢٠٠٧ م إلى ٣ % فقط عام ٢٠١٨ م . وهي خسارة ضخمة لا يمكن تعويضها بسهولة حتى في المدى الطويل . وسينعكس ذلك الهبوط في الكميات والأسعار النفطية ، وتداعيات الأزمة العالمية شحة نقدية ومالية، وضعفاً على تمويل الطلب الخارجي ، وعلى تآكل الاحتياطي النقدي الخارجي ، الذي انخفض عام ٢٠٠٩ بنحو ٢ مليار دولار ، كما سينعكس سلبي على موارد الموازنة العامة ن وسيعمق من فجوة عجز الموازنة وسيعرض الدولة لاحقا لاحتمالات الإفلاس والعجز عن تسديد التزاماتها الدولية، وتمويل التنمية . وفي حالة عدم تدبير الأخيرة موارد بديلة ، وتقليص العجز التجاري عبر ترشيد الاستيراد ، وزيادة الصادرات ، والنفاذ إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتنميته تنمية حقيقية سريعة المسار - وتقليص النفقات العامة ، وتحسين حصيللة الضرائب العامة فان الدولة ستجد نفسها في موقف مالي واقتصادي صعب وخطير ، مما يساهم في تعميق الصراعات والفتن والحروب .

### ➤ اختلال مصادر الموارد السيادية

تشكل موارد عوائد النفط والغاز نسبة ٧٥ % من موارد الموازنة العامة للدولة . في حين أن حصيللة الضرائب لا تزيد نسبتها في الموارد العامة عن ١٩ % أو ٩ % من الناتج الإجمالي . وذلك مظهر آخر من مظاهر فشل التنمية ، وفشل ذريع للقيادة والإدارة العامة ، والاقتصادية على وجه التحديد . وبما أن النفط في حالة تناقص وانخفاض سنوي مستمر بحدود ١٢ % وعلى وشك النضوب المتوقع خلال ٢٠١٣ - ٢٠١٨ ، وعلى ذلك ستدخل البلد مخاض أزمة اقتصادية واجتماعية حادة جديدة لا تبقى ولا تذر يغذيها فساد أعبور ، وتفاقمها إدارة لا تبصر . وستتآكل القاعدة الاقتصادية ، وتذبل الطاقة الإنتاجية فتتهار حصيللة الضريبة إلى مادون ٢٠٠ مليار ريال ورقي غير ذات قيمة شرائية ، تعجز حتما عن دفع رواتب وأجور الإدارة الفاسدة .

وقد استجد علينا تصدير الغاز في أكتوبر ٢٠٠٩ كمورد مالي جديد يمكن ان يدر نحو ٢ مليار دولار سنويا عند بلوغ التصدير ذروته . ومع ذلك لا يعوض تراجع عوائد النفط، ولن يحل محلها . وتظل المشكلة حادة قائمة متفاقمة عند مستوى الكارثة الكبرى . ما لم يعاد التفكير في البحث عن موارد سيادية جديدة من خلال رفع كفاءة أجهزة وزارتي المالية والبنك المركزي والنظام المصرفي على نحو عام ورفع كفاءة تحصيل الضريبة ، والتوسع في أوعية ضريبة غير مغطاة حتى اليوم هذا من ناحية ورفع كفاءة وقدرات الجهاز المصرفي على ممارسة وظائف الادخار والانتماء والإقراض الاستثماري الإنتاجي من ناحية ثانية . هذا فضلا عن تقليص النفقات العامة والجارية منها تحديدا من ناحية ثالثة وإعادة هيكلة الجهاز الإداري السرطاني المتضخم . وإلا فان البلاد ستواجه الكارثة المحدقة حتما - في الأمد القصير والمتوسط ، وستدخل حقبة مظلمة من الفقر والبؤس والانحطاط ، والتشردم . ويبدو ان السلطة شاخت ولم يعد في مقدورها غير تأجيل النهاية .

### ➤ اختلال ميزان الادخار والاستثمار

يعاني ميزان العلاقة بين الادخار والاستثمار من اختلال عميق ، ناجم عن تواضع المدخرات المصرفية وترنحها صعودا وهبوطا من ناحية ، ومن ضعف حجم مخصصات الاستثمار العام من ناحية أخرى . وقد ظلت المدخرات المصرفية تشهد حالة نمو متصلة متواضعة منذ عام ١٩٦٦ - ٢٠٠٨ ، ومع ذلك لا يستفاد منها . وقد بلغ نسبة نموها خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ زهاء ١٧ % والإقراض ٤ % . ولا يعمل الجهاز المصرفي إلا بنسبة ٢٥ % من أصوله . وتلعب السياسة النقدية ومناخ الاستثمار والتضخم أدوارا كابحة معيقة تحول دون الاستفادة المثلي من المدخرات العامة والخاصة .

ويشكل دخول الحكومة منافسا قويا على مورد الادخار والاستثمار احد اكبر العوامل المعيقة للاستثمار . حيث يصل نصيبها أحيانا حدود ٥٨ % من حجم الودائع والإقراض . كما أن المبلغ الادخاري المستولى عليه يذهب معظمه في تمويل نفقات الدولة الجارية . ويعد هذا المسلك إقصاءا للقطاع الخاص ، وتبديلا للموارد المصرفية المحدودة. كما ان الجمع بين ملكية البنوك وإدارتها من قبل فئات تقليدية - أو

برجوازية طفيلية قد حد من إمكانيات توظيف ودائع المصارف في مضمار التنمية . ومن جهة أخرى فان توجيه الائتمان يتسم بالضعف والاختلال وذلك من حيث الوجهة التي تقصدها أموال الائتمان . إذ يذهب معظمها إلى تمويل التجارة الخارجية والداخلية العائد أصلها إلى ملاك البنوك ، مما لا يدع مجالاً للاستثمار المنتج الذي يرفع من معدا النمو الاقتصادي ويولد فرص عمل ، ويشغل البطالة ، ويحسن الدخل ، ويعزز من كفاءة الطلب والعرض . ولا يملك تصويب ذلك الاختلال، وتعديل مساره التنموي إلا البنك المركزي .

#### ➤ اختلال ميزان الموارد والاستخدامات

من أكثر وأعق الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد الكلي ، ذلك الاختلال القائم طويلاً بين الموارد العامة السيادية وبين استخداماتها الاتفاقية غير الرشيد . ذلك يكشف عورة وضعف ، وحمق السياسة المالية التضخمية العقيمة . فالدولة استقطعت من لحم الاقتصاد الهزيل وموارده الشحيحة عام ٢٠٠٧ زهاء ٤٢.٦ % . التهمت النفقات الجارية منها نحو ٣٣ % ولم يبق للاقتصاد والإنفاق الاستثماري سوى ٧.٩ % . ولا يصرف من هذه الأخيرة سوى ٤٠ % فقط . ويتحول الفرق إلى تمويل لنفقات الجارية .

وقد تصاعد الإنفاق العام من ٣٤ % عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢.٦ % عام ٢٠٠٧ . ومن المفروض أن يعمل مثل هذا الإنفاق العام على تحريك كوامن الجمود والضعف والركود الاقتصادي والتنموي ، ويرفع من كفاءة الطلب الكلي ، مما يولد أثراً إيجابياً على التشغيل والبطالة والفقير ، بيد أن ذلك الأثر بقي متواضعاً لجملة القيود والكوابح التي يعاني منها مناخ الاستثمار . كما ضعفت حصة الإنفاق الاستثماري وتدهورت نسبتها من ٨.٢ % عام ٢٠٠٤ إلى ٧.٩ % عام ٢٠٠٧ م . وقد تبع تدهور حصة الإنفاق الاستثماري تدهوراً مماثلاً في نصيب القطاع الخاص من الاستثمار الكلي إلى الناتج الإجمالي ، إذ انخفض من ١٠ % عام ٢٠٠٤ إلى ٦.٤ % عام ٢٠٠٧ م وأفضى ذلك التدهور إلى إضعاف معدل الاستثمار الكلي وسوء استخدامه وبالتالي لم يؤثر على تحفيز استثمار القطاع الخاص ، وتحريك الركود الاقتصادي .

وهناك اختلالات أخرى يضيق الحيز عن عرضها .

#### ثالثاً : معوقات التنمية الاقتصادية

يعاني الاقتصاد الكلي من مصفوفة معوقات نشطة كابحة ، تحول دون انطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة القصوى النابذة من مصادر الموارد المالية الداخلية والخارجية ، واستثمارها استثماراً رشيداً عقلانياً منتجاً، يولد تنمية مستدامة تحقق وفورات - وتصنع تراكمات اقتصادية ومالية وفنية وبشرية . ومن أبرزها من غير تفصيل تمثل في : ( للمزيد يرجى العودة إلى مؤشرات مركز اليمن الاقتصادي والاجتماعي الدولي )

- عقم السياستين المالية والنقدية وضعف كفاءة وقدرات قيادتهما .
- تسلط السياسة العامة على مقدرات وأدوات التنمية الاقتصادية .
- ضعف وسوء وانعدام البنية الاقتصادية التحتية
- ضعف كفاءة القيادة الإدارية مؤسسياً ومهنياً وسلوكياً وفنياً .
- استشراء الفساد الذي يستولي على معظم الموارد المالية العامة
- سوء مناخ الاستثمار .
- الاضطراب الأمني الدائم
- التضخم

وقد أسفرت تلك الكوابح والمعوقات الاقتصادية إلى اندياح وتعمق

- زيادة رقعة الفقر حتى كاد تبلغ نسبتها نحو ٨٠ % من السكان .
- زيادة طوابير البطالة وتخطيها نسبة ٦١ % من القوى العاملة
- زيادة معدلات الأمراض والأوبئة بصورة غير مسبوقه ويات المواطن هو من يدفع تكاليفها .

- ٢٣ - ٥٠ % من الأطفال لا يلتحقون بالتعليم الأساسي ، و ٦٠ % لا يلتحقون بالثانوية العامة . فقط ١٠ % منهم يلتحقون بالجامعة .
- انهيار مستوى الخدمات العامة وارتفاع تكاليفها .
- انفراط عقد القيم والعلاقات الاجتماعية ، وتحول المجتمع إلى فرق جواله تقاتل من أجل لقمة العيش
- انهيار مقومات الاستثمار العام
- هروب رأس المال الوطني إلى الخارج بحثا عن ملاذات أمنه .
- سقوط هيبة الدولة ، وضعف نفوذها ، وفشلها التام في تطبيق النظام والقانون .
- عودة القبلة وتراثها منافسا قويا للدولة ، وتعدد مجالات وأسباب خروجها على السلطة .

#### رابعا : انعكاسات وتداعيات الأزمات والتحديات الجارية اليوم

##### وأثرها على واقع ومستقبل الاقتصاد

عانى ويعاني الاقتصاد اليمني من أزمات مالية ونقدية واستثمارية ، وحروب وفتن وقلقل ، ومؤامرات وصراعات سياسية حزبية ، وتطرف ديني ومناطقي ، وكلها عوامل سلبية ماحقة تعصف بالاقتصاد وتتغذى على موارد البلد الشحيحة وتستهلكها / وتعطل نموها ، وتحرف مسارها . وهي قوى سلبية تفوق قدرات الاقتصاد وتتجاوز طاقته ، وتدفعه إلى مزيد من الضمور والجمود والانكماش والسقوط في أتون أزمات مالية ونقدية تضخمية طاحنة جديدة لا تبقى ولا تذر . ما لم يتداعى عقلاء ووطنى وقادة الأمة على بحث أسبابها ووقف تداعياتها ، ومنع تكرارها . ومن تلك الأزمات نشير إلى أبرزها :

#### • الأزمة الاقتصادية العالمية

عصفت الأزمة الاقتصادية العالمية بالنظام الرأسمالي ، وطالت نظامه المالي والمصرفي والعقاري . وامتدت أثارها ومضاعفاتها لتضرب معظم الدول النامية ، ومنها اليمن باقتصادها الريعي الهش ، وكلفته قرابة ثلاثة مليارات دولارا خصما من الاحتياطي النقدي الخارجي ، ومن أرصدة واستثمارات البنوك ، ومن ودائع رجال الأعمال ومدخراتهم الخارجية . هذا فضلا عن تجميد تدفق كثير من مصادر أموال الاستثمارات الخارجية وتعليق مشروعاتها ، إلى جانب تقلص وانحمار القروض والمساعدات الخارجية ، وهبوط تحويلات المغتربين من ٢.٣ مليار إلى ما هو أقل من ١.٣ عام ٢٠٠٨ م . وقد انعكس ذلك على الموارد العامة ، إذ اضطرت الحكومة إلى خفض موازنتها لعام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٠ % عدى باب الرواتب والأجور . ، وما تزال الحكومة تتعثر في تقديم موازنة عام ٢٠١٠ م . برغم بريق الأعلام الخاطف للإبصار والقاصف للعقول ، والعاصف بالموارد .

#### • حرب صعده

كلفت حرب صعده وستكلف في جولاتها السنة نحو ٣ مليار دولار ، وهي مستمرة متصلة في التصاعد والاستفحال ، وارتفاع تكاليف خوضها وتداعياتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . ومع كل يوم يمضي ينفق عليها مزيدا من الأموال والدماء وتزهق الأرواح ويباد الحرث والنسل ، وتتضخم فاتورة نفقاتها في صور مادية مختلفة ، وتسجل خسائر مضافة خصما من موارد الاقتصاد ، ومن مصادر تنميته ، ومن قيمة العملة الشرائية والتبادلية ، وتأجج قوى التضخم ، وتساعد على تهاوى أكثر لمستوى المعيشة ثم الانزلاق أكثر فأكثر صوب منحدر الهاوية للحياة العامة . ولن تستطيع السلطة استمرار تمويل تلك الحرب برغم كل المساعدات التي تتلقاها ، والتي سيختطف الفساد معظمها . فستضطر السلطة إلى الإصدار النقدي الرخيص ، والائتمان التضخمي ، لتزيد من قوة وعمق العرض النقدي ، وتيار السيولة النقدية والإفراط النقدي ، وذلك كفيلا وحدة بإسقاط الحياة الاجتماعية مع الحكم .

#### • الحراك في الجنوب

تماما مثل حرب صعده تكلف أزمة حراك الجنوب موارد مالية كبيرة تهدر في صور تسليح ومؤون، ورشي وغطايا وشراء ذم تأخذ ضروبا من الإففاق المستغرق غير ذي عائد . وقد اعترف النظام انه انفق قرابة ٥٦ مليار ريال تعويضات ورواتب للذين سبق الإجحاف في حقهم / ومعاقبتهم قهرا وبطرا ومن غير أسباب . والحبل على الجرار والقضية مستمرة /وخسائر المؤسسات

الاقتصادية المخصصة انتقاما تنتظر الحل ، والإعادة ، والتحديث . ويقدر تكلفة أزمة الحراك الجنوبي حتى اللحظة الراهنة بنحو ٢٢٠ مليار قابلة للزيادة إضعافا مضاعفة . .

هذا ويفرض مثل هذا الصراع المنفلت العقال المنذع المنتج من أعطاف الفساد السياسية وسياساتها غير الوطنية حشد كثير من الموارد المالية والمادية ، ولجوء المواطن إلى التخلص من الريال بالنقد الأجنبي ، واكتنازه خارج البنوك ، وتشكيل احتياطي غذائي من المؤون ، والمستلزمات ، وشراء الأسلحة دفاعا عن النفس ، لينعكس مثل ذلك التصرف الاقتصادي القلق ضغوطا نقدية ومالية ، توجب من ضغوط الطلب على العملة الأجنبية ، ودفع الريال إلى مزيد من الانزلاق ، وتهاوي قيمة الريال أكثر مولدا موجات من التضخم الصاعد المستفحل ، وضخ الفقر المدقع ، وتعزيز طوابير البطالة الساخطة ، مما يدفع السلطة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي المكشوف ، واعتماد سياسة الائتمان الرخيص ، دافعة بمزيد من قوى الانهيار الاقتصادي والمالي والاجتماعي ، والسياسي . ولا يسقط الدول والحضارات إلا التضخم .

يفترض أن تحل القضية على نحو وطني من الحقوق والهوية المتساوية ، والديمقراطية الحقة ، والتداول السلمي للحكم ، والحكم المحلي كامل الصلاحيات ، وعلى أساس من المحافظة على اللحمة اليمنية الممزقة ، وتدارك تداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والوطنية ، ووقف نزيف الدم والمال . ففي الاستمرار والتعطيل والمكابرة والاستعلاء وعدم الاعتراف بحقائق الواقع ، يدفع ذلك إلى مزيد من التفاقم والانهيار ، وبمزيد أزيد من النزيف المالي والاقتصادي والوطني وهدر الموارد العامة الشحيحة مما قد ضر ويضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتآكل قيمة العملة ، واستشراء التضخم والفساد أكثر فأكثر ، ونشوء طوابير الفقر والبطالة وتعزيز قوى الانهيار . وسيكون اليمن هو الخاسر الأكبر في لعبة المصالح الذاتية ، والتطلعات السياسية الحقاء فاليمن ملك أبناءها جميعا وليست ضيعة لأحد ، وغير قابلة للتوريث .

#### • أزمة المعارضة

إن صراع المعارضة مع الحزب الحاكم يقوم على معطيات الواقع المر ، ونتائج الحكم المخيبة للأمال وعلى حالة تداعي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووقف مضاعفاتها ، ومنع نظام الاستبداد والحكم العائلي ، وإلغاء الديمقراطية ، واستفحال الفساد ، وتهاوي مقومات الدولة ، ووقف مسلسل التوريث وتهميش كل طبقات الشعب . فلا شك أن ذلك الصراع المحتدم الفاقد للعقل والرشد وعدم تغليب مصالح البلد والاحتكام إلى الدستور ، يستغرق الكثير من الموارد العامة الشحيحة من خلال مسارب وقوات التعبئة والحشد ، وكسب الولاءات وشراء الذمم ، والعتاد ، والمؤون ، وخزنه من قبل المواطنين والشركاء . كل ذلك التحرك والصراع المتصل يفضي إلى تشكيل ضغوط على الطلب والعرض من السلع والخدمات ، مما يدفع بأسعار العملات الخارجية ارتفاعا قويا ، دافعة بدورها قوى التضخم الصاعد إلى الاستفحال والتأجج . والتهم ما تبقى من هامش ضعيف للريال ، وتهاوي قيمة الشرائية ، الذي بدوره سيولد مزيدا من التضخم والبطالة ، والفقر ، وتعميق قوى التصدع الاجتماعي ، وسيد الحكم نفسه ، مفلسا ، فيلجأ جهلا ، واستكبارا إلى الإصدار النقدي الرخيص ، وخلق إفراط نقدي ضخم ، متسببا في عاصفة هوجاء من الانهيارات النقدية والمالية والاجتماعية والسياسية . مما يسهم بفاعلية سلبية في تخريب مناخ الاستثمار وتدمير البيئة الاقتصادية .مع ما يترتب عن ذلك من انهيار اقتصادي كامل .

#### • القرصنة في خليج عدن

رفعت وترفع القرصنة البحرية في خليج عدن معدلات نفقات التامين والنقل البحريين ، وتكاليف محاربتها إلى ٢٥ % من تكلفة البضائع والسلع المستوردة والصادرة ، قابلة للزيادة المطردة - مما يرفع من تكاليف فاتورتي الاستيراد والتصدير من العملات الصعبة ، وفي ذلك نزيف حاد للموارد النقدية الأجنبية الضحلة ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، لينعكس ذلك الحال بصورة من الصور انخفاضاً في قيمة العملة اليمنية ، وارتفاعاً في قيمة النقد الأجنبي ، وتضخما في الأسعار ، متسببا في مزيد من الفقر والبطالة والاضطراب الاجتماعي والسياسي ، وتسميم مناخ الاستثمار ، ووقف عجلة التنمية . وتلك تكاليف لا يستطيع الاقتصاد اليمني تحملها إلى فتره طويلة ، مما يعقد من الوضعين النقدي والمالي ويكرس قوى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

#### • أزمة نزوب النفط

شكلت وتشكل عوائد النفط ٣٥ % من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ٨٠ % من موارد الموازنة العامة ، ومثلها تقريبا من موارد النقد الأجنبي .واليوم يشهد تراجعاً حادا في كمياته بنسبة سنوية لا تقل عن ١٢ % ، هذا فضلا عن تراجع أسعاره عالميا . وقد اخفت السياسة المالية والتنموية في تنويع مصادر الدخل / واعتمدت السياسة المالية المترخية على النفط ، والقروض والإصدار النقدي ، والائتمان التضخمي ، فتراجعت عوائد الضرائب لتشكل عام ٢٠٠٨ زهاء ٩ % من الناتج ، و ١٩ % من

موارد الموازنة العامة بعد إن كانت في مطلع التسعينات تشكل ٩٠ % من الموارد العامة . وإمام هذا الانحسار والإفلاس المالي للحكومة ، يواجه اليمن تحدياً في تعويض هذا المصدر النادر ، ورغم تشدد أفواه بعوائد الغاز التي تقدر سنوياً بنحو ٢ مليار دولار

، غير أن هذا الأخير لا يبلغ ٣٠ % من عوائد النفط عند ذروة عوائده السنوية . ويعني ذلك إفلاس النظام مالياً ، وتعرضه لكارثة محقة ظل يراقبها طويلاً ، ولم يفعل شيئاً . وسجد النظام نفسه وطبقاً للسياسة المالية والنقدية العقيمة يلجأ إلى الإصدار النقدي الورقي فاقد القيمة ، والائتمان الرخيص الفاضح ، فيضخ سيولة نقدية بلا قيمة مادية ، وسيتسبب في انهيار حكمه . وقد بدأت مقدمات ذلك الإفراط النقدي في وقت مبكر من حقبة ازدهار الموارد المالية ، حين ظل يصدر أوراق نقدية بفئات كبيرة ، تخرج عن نطاق قانون العملة المكون من حدود ( ١- ريال ، ٥٠ ، ١٠٠ ) إلى فئات ٢٠٠-٥٠٠-١٠٠٠ . واليوم على وشك أن يصدر فئة ٥٠٠٠ ريال مما يدل على عمق وفداحة وخطورة الكارثة التضخمية التي خلقها النظام ، واخفق في السيطرة عليها ، وترك الاقتصاد والمجتمع على صورة عميقة فادحة من التهاوي والانهيار . ويبدو انه مصر على هدم المعبد على من فيه !

خامساً : تحديات المستقبل

يواجه الاقتصاد الوطني جملة من الأزمات والتحديات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسية ، يتطلب حلها ، والخروج منها حلولاً راديكالية ثورية غير تقليدية وخلال أفق الأمد المتوسط فقط . والدعوة سريعاً إلى طائفة الحوار إنقاذاً للوطن ومن تلك المعالجات مثلاً :

- إطفاء نار الحروب ، وحل الصراعات ، وإتباع الحكم الرشيد .
- إعادة تنظيم وتوزيع سلطات الدولة ، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- ضبط السياسات المالية والنقدية والتنمية
- التصالح وتعميق الديمقراطية ، والكف عن نهج التوريث .
- الحكم المحلي واسع الصلاحيات.
- التحول إلى تنمية حقيقية مكثفة واسعة النطاق.
- تنمية المحافظات الأكثر تخلفاً ، والمرتبطة بفكر الإمامة، والمهددة للهوية الوطنية .
- رفع كفاءة قيادة جهازي المالية والمصارف .
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وجهاز الخدمة المدنية .
- إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية على أسس وطنية .

**\*يرجى عدم إعادة النشر إلا بالإشارة إلى المصدر وهو ( التغيير نت )**